مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع JALHSS
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences – JALHSS
www.jalhss.com ISSN: 2414 – 3383
العدد (7) حزيران - يونيو 2016

الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة في العراق

أ.د. ندى شاكر جودت
قسم الجغرافية
كلية الآداب – جامعة بغداد
بغداد - العراق

م.م. نورة زايد عاتي
قسم الجغرافية
كلية الآداب – جامعة بغداد
بغداد - العراق

الخلاصة

تحاول معظم الدول الحصول على كفايتها الغذائية من مختلف المحاصيل لتلبية احتياجات سكانها ولإيجاد نوع من التوازن ما بين الانتاج والاستهلاك. ولا تتمتع اي دولة من الدول تمتعا كاملا بسياسة الاكتفاء الذاتي وانما تتفاوت هذه المعدلات بين دولة واخرى بناءا على عدة اعتبارات منها طبيعة السطح والمساحة المستثمرة للزراعة وظروف الانتاج وطبيعة الاستهلاك اذ تعمل هذه الظروف في احيان كثيرة على جعل انتاج الدولة غير كاف لسد احتياجات سكانها من المحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية مما تضطر الى استيراد بعض الانواع من الخارج ،وفي ظل ظروف العراق الزراعية وما تمتاز به الزراعة العراقية من مميزات جعلت كمية الانتاج والمساحة المستغلة لزراعة الحنطة تتباين من سنة لأخرى ومن اقليم الاخر في السنة الواحدة

Self-Sufficiency of Wheat Crop in Iraq

Prof. Dr. Nada Shaker Jawdat
Geography Department
College of Literature
Baghdad University
Baghdad - Iraq

Nora Zayed Ati
Geography Department
College of Literature
Baghdad University
Baghdad - Iraq

ABSTRACT

Most states try to get food on the adequacy of various crops to meet the needs of its population and to find a balance between production and consumption. No State fully enjoys the policy of self-sufficiency, but these rates vary from one state to another based on several considerations, including the nature of the surface, space invested for agriculture, production conditions and the nature of consumption as these circumstances are working often influence the production of the state, making it not enough to meet the needs of its population from food crops and animal products, which has to import some kinds from abroad. And in the light of Iraq's agricultural conditions, characterized by the Iraqi agriculture features, these caused the amount of production and area under cultivation for wheat vary from year to year and from one province to another.

اهمية الدراسة

تتمثل اهمية الدراسة بالبحث عن موضوع الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة وتباينه من اقليم لأخر ومدى اقتراب وابتعاد هذه النسب عن نسبة الاكتفاء الذاتي الكلية في العراق الامر الذي يعطي صورة اكثر دلالة لهذا المحصول المهم استراتيجيا.

فرضية البحث

جاءت فرضية البحث بإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة الذي يعد من المحاصيل الاستراتيجية والتي تشكل حجر الزاوية في النمط الغذائي للفرد العراق وذلك لامتلاك العراق للإمكانات الطبيعية والبشرية التي تساعده على تحقيق هذا الاكتفاء.

منطقة الدراسة

تمثلت منطقة الدراسة بالحدود الجغرافية لدولة العراق ومحافظاته بمجموع (15) محافظة ،يلاحظ خارطة (1)

خارطة (١)

المصدر : وزارة الموارد المائية ، المديرية العامة للمساحة ، خارطة العراق الادارية – بمقياس ١/١٠٠٠٠٠٠ ، ٢٠١٣ .

وتم استثناء اقليم كردستان وقد جاءت الدراسة وذلك بتقسيم منطقة الدراسة الى مجموعة من الاقاليم الجغرافية وهذه الاقاليم(1) هي :

1- الاقليم الشمالي يضم محافظات الموصل، كركوك، صلاح الدين. وتبلغ مساحة هذا الاقليم (71365) كم^2 وبنسبة (18,04%) من المساحة الكلية للعراق.
2- الاقليم الغربي يضم محافظات الانبار، النجف، المثنى وبمساحة(218372)كم2 مشكلا نسبة (55,21%) من المساحة الكلية للعراق.
3- الاقليم الأوسط يضم محافظات بغداد، ديالى وواسط وبمساحة كلية للإقليم (39393) كم^2 اي ما نسبته (9,96%).
4- اقليم الفرات الاوسط ويضم محافظات بابل، كربلاء، القادسية وبمجموع مساح ة(18306) كم^2 اي ما نسبته (4,62%).
5- الاقليم الجنوبي يضم محافظات ميسان، ذي قار، البصرة وبمساحة(48042)كم^2 وبنسبة (12,14%) .

مفهوم الاكتفاء الذاتي

عرف الاكتفاء الذاتي بانه يعني الاعتماد على الامكانات الذاتية لتغطية حاجات الشعب المتنامية بسبب الزيادة المستمرة في عدد السكان من الغذاء وحاجة صناعاته المتنامية بسبب التطور المتوقع للقطاع الصناعي عامة والصناعات الزراعية خاصة من المواد الاولية الزراعية(2).

استهلاك الحنطة في العراق

حجم الاستهلاك(الطلب) يمثل المرحلة الاخيرة للحبوب الغذائية وهو مقياس جيد لتحديد الفجوة بين الانتاج والطلب وبالتالي تقدير الحاجة الحقيقية للحبوب وذلك بتحديد نصيب الفرد(3) ،ومن المعروف بان استهلاك اي محصول من المحاصيل يتأثر بعدة عوامل ومنها:

1- تزايد عدد السكان.
2- تغيرات الدخل.
3- تغير نمط استهلاك السلع الغذائية (4).

قدر عدد سكان العراق عام2004 حوالي (23559669) نسمة (5) وحسب اسقاطات السكان لعام 2013 وصل عدد السكان في العراق الى(30218346) نسمة اي ان عدد السكان في العراق قد ازداد عام 2013بحوالي (6658677) نسمة (6) ومما لاشك فيه فان زيادة عدد السكان يقابله زيادة في الاستهلاك خاصة بالنسبة لمحصول الحنطة الذي يعد حجر الزاوية في النمط الغذائي للسكان في العراق.

ان استهلاك الغذاء يعبر عنه بالطاقة الغذائية والتي تقاس بالسعرات الحرارية لكل فرد يوميا ويعد مؤشرا رئيسيا في قياس وتقويم الوضع الغذائي في اي بلد ويقاس استهلاك الطاقة الغذائية بمستوى عدد السعرات الحرارية المتاحة لكل فرد على مستوى الاسرة وهو لا يأخذ بالحسبان التوزيع الفعلي للطاقة الغذائية بين الافراد داخل الاسر (7)،ان متوسط ما توفره المنتجات الزراعية للفرد العراقي من السعرات الحرارية يتجاوز(4000) سعرة يوميا وان اكثر من60% من متوسط السعرات الحرارية التي تتوفر للفرد في العراق يحصل عليها من الحبوب والبروتين يحصل 77% منه من الحبوب ومنتجاتها (8)،وتوفر الحبوب 53% من الطاقة الغذائية الكلية تليها الزيوت بنسبة12%ثم السكر بنسبة 11% والبروتين الحيواني بنسبة10%من اجمالي استهلاك الطاقة الغذائية الكلية (9)، ويستهلك الفرد العراقي في ظل ظروف البطاقة التموينية ما يقرب من (138كغم/ سنة) اي ما يعادل (1120) سعرة حرارية يوميا من مادة الطحين والمنتجات المصنعة (10)،ولحساب مستوى الاستهلاك لأي مادة غذائية يتم الاعتماد على الميزان السلعي للغذاء ويتم احتسابه بعد طرح الانتاج من الاستهلاك ومن ثم تحديد حجم الفجوة/الفائض الغذائي لكي يتسنى تحديد الاكتفاء الذاتي فيما بعد على اساس

حصة الفرد السنوية من محصول الحنطة، اذ تقتصر الموازين السلعية على السلع الاستراتيجية الضرورية لا شباع الحاجات الملحة وتفرد لكل سلعة استراتيجية ميزانا يعبر فيه عن التناسب المطلوب للعناصر المادية الضرورية لاستمرار عملية الانتاج وذلك بالموازنة بين الوسائل الانتاجية لتلك السلع وبين موازنات المواد الاستهلاكية لنفس تلك السلع (11).

الميزان السلعي لمحصول الحنطة في العراق لعام 2004[12]

وفيما يخص محصول الحنطة فان الميزان السلعي لعام 2004 فقد تم حسابه بطرح الانتاج من الاستهلاك السنوي لكل محافظة ومن ثم تحديد حجم الفجوة/الفائض الغذائي لكل اقليم من اقاليم منطقة الدراسة وكالتالي:

جدول (1)

الميزان السلعي لمحصول الحنطة في العراق عام 2004

الاقليم الشمالي			
نينوى	534884	352489	182395
كركوك	236673	117916	118757
صلاح الدين	88377	154472	-66095
المجموع	859934	624877	301153
اقليم الفرات الاوسط			
القادسية	145743	125806	19937
كربلاء	6136	108615	-102479
بابل	51426	206133	-154707
المجموع	203305	440554	-154017
الاقليم الغربي	الانتاج/طن	الاستهلاك/طن	الفجوة/الفائض
المثنى	19664	76589	-56925
النجف	54045	135019	-80974
الانبار	52796	183371	-130575
المجموع	126505	394979	-268474
الاقليم الجنوبي			
ميسان	97765	105276	-7511
ذي قار	50167	20191	-153342
البصرة	15352	248099	-232747
المجموع	163284	556566	-393600
الاقليم الاوسط			
واسط	282187	134036	148151
ديالى	133587	195746	-62159
بغداد	63336	904469	-841133
المجموع	479110	1234251	-755141

المصدر: عمود (1) وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، انتاج الحنطة في العراق لعام 2004.

عمود (2) تم استخراجه بعد ضرب عدد السكان لكل محافظة xحصة الفرد لنفس العام.

عمود (3) تم استخراجه بطرح الانتاج من الاستهلاك

من خلال النظر الى الجدول اعلاه نجد ان الميزان السلعي لمحصول الحنطة المنتجة في العراق لعام 2004 كان متباينا بين اقليم واخر وان هذا الاختلاف والتفاوت في الميزان السلعي يرجع الى تباين الانتاج بالدرجة الاساس والى اعداد السكان ومستوى الدخل لكل محافظة ومستوى الاستهلاك الامر الذي يترك اثره على تباين في مقدار الفائض او الفجوة الغذائية، وبالنظر الى الجدول اعلاه وعند مقارنة الكميات المنتجة من محصول الحنطة في اقاليم منطقة الدراسة وبين ما يستهلكه كل اقليم من الاقاليم نجد ان الاقليم الشمالي قد استأثر بأعلى نسبة للكمية المنتجة عام 2004 والتي سبق مناقشتها في الفصل الاول اذ وصلت الى (64,90%) من الاهمية النسبية للكميات المنتجة في العراق، اما ما يستهلكه هذا الاقليم فقد وصل الى (624877) كغم/فرد اي ان هذا الاقليم جاء بالمرتبة الثانية من حيث الكميات المستهلكة بعد الاقليم الاوسط وبالتالي فقد شهد هذا الاقليم فائض غذائي من الحنطة وصل الى (301153) بينما جاء الاقليم الاوسط مستأثر بأعلى كمية للاستهلاك من محصول الحنطة عام 2004 وصلت الى(1234251) طن وقد شهد كميات منتجة منخفضة بالمقارنة مع الاقليم الشمالي اذ وصلت نسبة الاقليم الاوسط من الكميات المنتجة الى (10,74%) وذلك لقلة المساحات الزراعية المستغلة لزراعة محصول الحنطة الا انه برز بأعلى كميات مستهلكة من بين اقاليم منطقة الدراسة ، وتلاه الاقليم الجنوبي بكمية استهلاك وصلت الى (556566) كغم/فرد لتحتل بذلك المرتبة الثالثة من حيث كمية الاستهلاك بين اقاليم منطقة الدراسة، ثم جاء اقليم الفرات الاوسط بما نسبته (26,49%) من الكميات المنتجة وبالمرتبة الثانية من بين مجموع الاقاليم وباستهلاك وصل الى(440554) كغم/فرد واقل كميات مستهلكة كانت من نصيب الاقليم الغربي بكميات مستهلكة وصلت الى(394979) كغم/فرد ليشغل بذلك اقل كمية مستهلكة من محصول الحنطة لعام 2004.

وبعد تحليل الكميات المستهلكة من محصول الحنطة في العراق حسب الاقاليم لابد من تحليل الفائض /الفجوة الغذائية الذي كان حصيلة لكل من الانتاج والاستهلاك وتباينهما في كل اقليم من الاقاليم ،ولابد من التطرق الى مفاهيم منها الفجوة الغذائية والتي تفرض نفسها وبقوة عند دراسة الميزان السلعي لمحصول الحنطة فهي في الواقع عبارة عن فجوتين(فجوة ظاهرية غذائية) وهي الفرق بين اجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية وبين الانتاج المحلي في فترة زمنية معينة اما النوع الثاني من الفجوة الغذائية فهي الفجوة التغذوية والتي هي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء (كما ونوعا)وبين المعايير العالمية الموصي عليها من قبل المنظمات الدولية[13].

وسيتم الاعتماد على الفجوة الغذائية الظاهرية لتحديد نسب الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي من محصول الحنطة في العراق لعام 2004ولبيان حجم الفجوة الغذائية لابد من اجراء تحليل لحجم الانتاج والاستهلاك اذ يمكن من خلاله تحديد حجم الفجوة الغذائية والتي تعد احد الاسس التي توضح حالة الامن الغذائي لأي محصول من المحاصيل ويشكل الامن الغذائي واحدة من التحديات التي تواجه الحكومات والسكان ويتحقق الامن الغذائي عندما يحصل كل السكان على غذاء صحي وامن ويعيشوا حياة صحية[14].

ومن ملاحظة الجدول اعلاه نجد ان حجم الفجوة الغذائية كان سالبا في اربعة من اقاليم منطقة الدراسة اي بما معناه ان الاستهلاك كان اكبر من الكمية المنتجة وشذ عن هذه القاعدة الاقليم الشمالي وهذا يعود الى ارتفاع الكميات المنتجة في هذا الاقليم والتي سبقت مناقشتها في التباين المكاني للكميات المنتجة لعام 2004 اذ تعد هذه المحافظات مناطق الانتاج الاولى في العراق والتي استأثرت بكميات انتاج كبيرة ،يلاحظ الخارطة (2)

خارطة (٢)

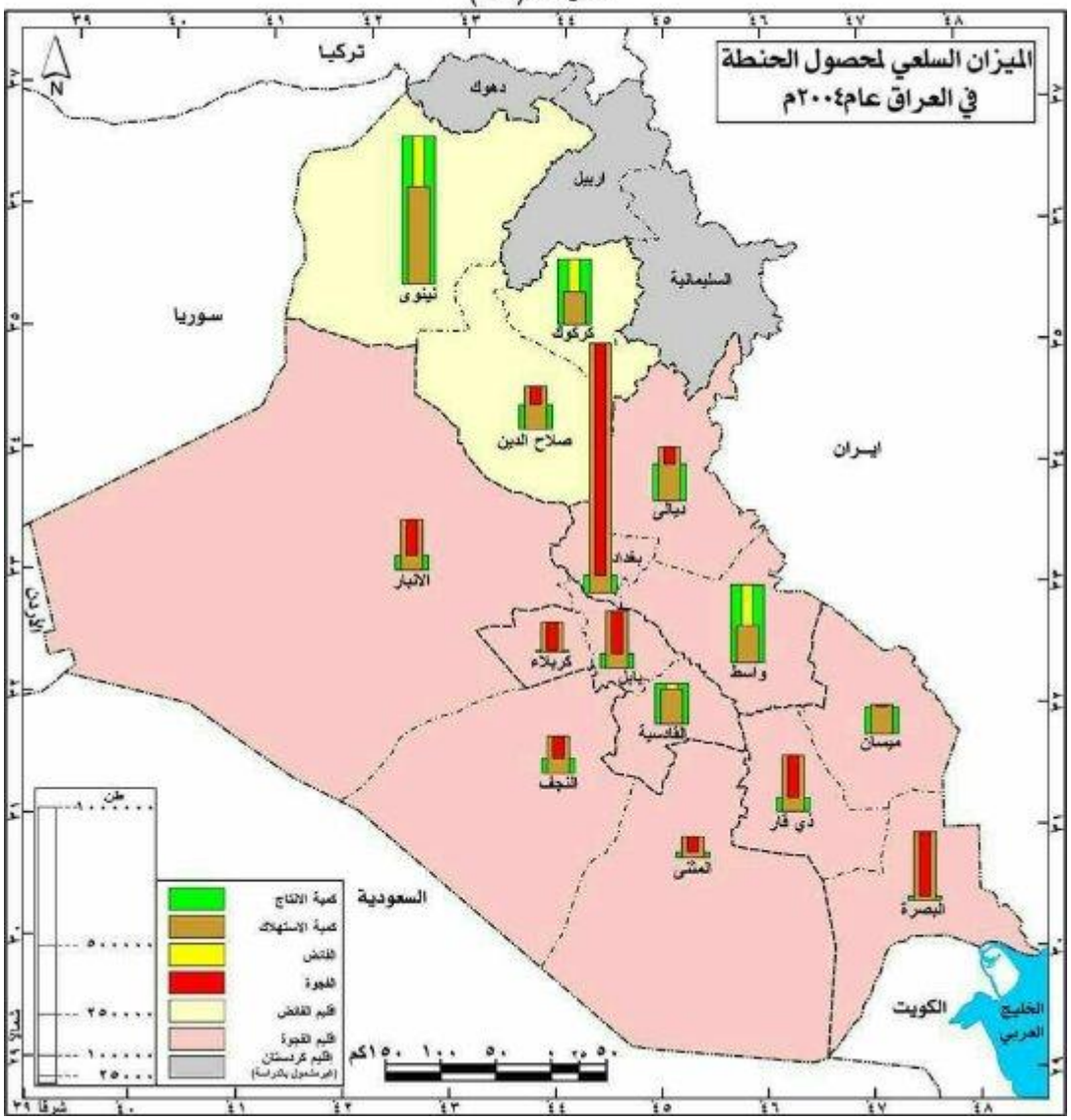

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول(1).

وعند تحليل حجم الفجوة الغذائية في اقاليم منطقة الدراسة نجد ان محافظة صلاح الدين قد شذت عن محافظات الاقليم الشمالي التي وصلت فيهما الفائض الغذائي الى اكثر من 100% اذ وصلت في محافظة نينوى الى(182395) وفي محافظة كركوك الى (118757) اي ان الانتاج كان اكثر من حجم الاستهلاك بالمقابل نجد ان محافظة صلاح الدين لم تحقق فائض غذائي بالعكس فقد شهدت فجوة غذائية وصلت الى (66095-) والنتيجة كان نصيب محافظة صلاح الدين في الاعتماد على المحافظات الاخرى وعلى الاستيراد في سد احتياجاتها من الحنطة على الخارج وممات لاشك فيه بان الاعتماد على المعونات الخارجية خاصة اذا كانت من خارج البلد تخضع البلاد الى سياسة الحظر او الحجب في تقديمها لبلدان العجز الغذائي والتي لا ترضخ للسياسات الخارجية التي تنتهجها الدول الكبرى[15]، اما الاقليم الثاني الذي جاء بعد الاقليم الشمالي عند تحديد الفجوة الغذائية تمثل بإقليم الفرات الاوسط وهنا نجد ان الاتجاه العام للفجوة الغذائية والفائض الغذائي في اقاليم منطقة الدراسة قد اتخذ اتجاها متماشيا مع الاتجاه العام الذي جاء به الانتاج لنفس العام وقد جاءت محافظة القادسية بفائض غذائي وصل الى (19937) في حين جاءت محافظتي كربلاء وبابل بعجز غذائي في محصول الحنطة وصل الى (102479-

-154707,) لكل منهما على التوالي ومن خلال مقارنة بيانات الانتاج المتحقق في كل محافظة نجد ان اعلى كمية للإنتاج في هذا الاقليم قد جاءت في محافظة القادسية وهذا ما بدا واضحا في حجم الفائض الغذائي بينما كميات الانتاج القليلة في كل من محافظتي بابل وكربلاء قد انعكست وبشكل واضح على حجم الفجوة الغذائية اي ان اعتماد هاتين المحافظتين على المحافظات الاخرى في سد حاجة سكانها كان كبيرا.

في جاء الاقليم الغربي بعد اقليم الفرات الاوسط عند حساب الفجوة الغذائية والتي وصلت الى (-268474) واستأثرت محافظة المثنى بأعلى قيمة للفجوة الغذائية في هذا الاقليم والتي وصلت الى(-56925) تلتها محافظة النجف بفجوة وصلت الى(-80974) ومحافظة الأنبار والتي وصلت الفجوة فيها الى (-130575) ومن خلال تحليل بيانات اجدول اعلاه يمكن الاستنتاج الى ان الفجوة الغذائية تزداد مع ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الانتاج وبالتالي التأثير على نسبة الاكتفاء الذاتي الممكن الوصول اليه.

ليأتي بعده الاقليم الثالث عند تحليل حجم الفجوة الغذائية من محصول الحنطة في العراق لعام 2004متمثلا بالإقليم الجنوبي والذي وصلت حجم الفجوة الغذائية في محافظات الاقليم الثلاثة مجتمعة الى (-393600) وتباينت حجم الفجوة الغذائية بين محافظة واخرى اذ برزت محافظة ميسان بأعلى فجوة غذائية وصلت الى (-7511) تلتها محافظتي ذي قار و البصرة بفجوة غذائية وصلت الى (-232747,-153342) لكل منهما على التوالي.

وجاء الإقليم الاوسط بالمرتبة الاخيرة عند احتساب الفجوة القمحية لعام 2004 والذي شهد اعلى فجوة قمحية[16] وصلت في محافظات الاقليم الى(-755141) والذي برزت فيه محافظة بغداد بأعلى فجوة غذائية وصلت الى (-841133) وكما هو واضح من الخارطة اعلاه، وهذه الفجوة انما هي حصيلة الحجم السكاني الكبير في المحافظة والتركز العالي للسكان فيها والتي وصلت الى (6554126) نسمة اي ما يعادل (27,81%) اي ان ما يعادل اكثر من ربع سكان العراق يعيشون في محافظة لا تتجاوز نسبة المساحة المستغلة لزراعة القمح فيها عن (2,71%) من الاهمية النسبية للمساحة الكلية في العراق وبإنتاج لا يتجاوز(3,45%) من مجموع انتاج العراق مما يعني ان حجم الاستهلاك اكبر من حجم الانتاج وهذا يعود كما ذكرنا سابقا الى التركز السكاني وعدم توفر المساحات الزراعية الكافية لإنتاج المحصول بالإضافة الى ارتفاع مستوى الدخل في هذه المحافظة وما يتبعه من زيادة في الاستهلاك مما يضطرها للاعتماد على المحافظات الاخرى في سد حاجة سكانها المتزايدة من الغذاء وبالأخص المحافظات المجاورة لها ومنها محافظة واسط وهذا ما بدا واضحا في حجم الفجوة القمحية والتي شهدتها محافظة بغداد والتي وصلت الى (-841133)،في حين جاءت بعدها محافظة ديالى بفجوة غذائية وصلت الى (-62159) بينما نجد ان محافظة واسط قد ظهر فيها اتجاه للفائض من محصول الحنطة على اثر ارتفاع الكميات المنتجة فيها بالمقارنة مع الاستهلاك وقد وصل مقدار الفائض القمحي في محافظة واسط الى(148151) طن.

الميزان السلعي لمحصول الحنطة في العراق لعام 2013

وصلت كمية الانتاج عام 2013 الى (4178379) طن اي ان كمية الانتاج قد ازدادت مقارنة بكمية الانتاج عام 2004 والتي كانت (1832138) طن وعند حساب الميزان السلعي لمحصول الحنطة في العراق عام 2013 فيمكن توضيحه بالجدول التالي:

جدول (2)

الميزان السلعي لمحصول الحنطة في العراق عام 2013

الاقليم الشمالي	الانتاج/طن	الاستهلاك/طن	الفجوة/الفائض
نينوى	1115113	474470	640643
كركوك	440247	202910	237337
صلاح الدين	331134	203533	127601
المجموع	1886494	880913	1005581
اقليم الفرات الاوسط			
بابل	252875	263333	-10458
كربلاء	16024	154891	-138867
القادسية	235078	164372	70706
المجموع	503977	582596	-78619
الاقليم الغربي			
النجف	130916	186876	-55960
الانبار	182555	225882	-43327
المثنى	26250	103917	-77667
المجموع	339721	516675	-176954
الاقليم الاوسط			
واسط	501238	175495	325377
ديالى	524134	208757	315377
بغداد	168462	1029172	-860710
المجموع	1193834	1413424	-219956
الاقليم الجنوبي			
البصرة	33873	368794	-334921
ميسان	144933	141269	3664
ذي قار	75547	266455	-190908
المجموع	254353	776518	-529493

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، انتاج الحنطة في العراق عام2013.

عمود (2)تم استخراجه بعد ضرب عدد السكان لكل محافظة xحصة الفرد لنفس العام.

عمود (3) تم استخراجه بطرح الانتاج من الاستهلاك.

وبالنظر الى الجول اعلاه وعند تحليل بيانات الكميات المستهلكة من محصول الحنطة عام 2013 حسب الاقاليم نجد ان الصورة لم تتغير كثير عما كانت عليه عما 2004 اذ بقي الاقليم الاوسط بأعلى كمية للاستهلاك وصلت الى (1413424) كغم/فرد تلاه الاقليم الشمالي وبكمية استهلاك وصلت الى (880913) كغم/فرد من محصول الحنطة لعام 2013وبالتالي فان صورة الاستهلاك في هذا العام قد بقيت مختلفة عن صورة التباين المكاني للكميات المنتجة في نفس العام وهذا مما ادى الى استمرار الفجوة القمحية في عدد من المحافظات التي تشهد ارتفاع الكميات المستهلكة بالمقارنة مع الانتاج وبالأخص محافظة بغداد ،بينما تلاه الاقليم الجنوبي بكمية استهلاك وصلت الى (776518) كغم/فرد في حين ان اقليم الفرات الاوسط قد شهد انخفاضا للاستهلاك وصل

الى (582596) كغم/فرد ليأتي بالمرتبة الرابعة بينما نجد ان اقل الاقاليم من حيث نسبة الاستهلاك لهذا العام كانت من نصيب الاقليم الغربي التي وصلت الكميات المستهلكة فيه الى (582596) كغم/فرد.

وعند تحليل الفائض/الفجوة الغذائية لهذا العام يتبين ان الاتجاه العام للفجوة الغذائية في العراق قد اختلف عما جاء في عام 2004 اذ شهدت عدد من المحافظات فائضا غذائيا في محصول الحنطة الامر الذي ترتب عليه نسبة اكتفاء ذاتي في تلك المحافظات وبالتالي قلة الاعتماد على الخارج في سد احتياج هذه المحافظات من محصول الحنطة، يلاحظ الخارطة (3).

خارطة (٣)

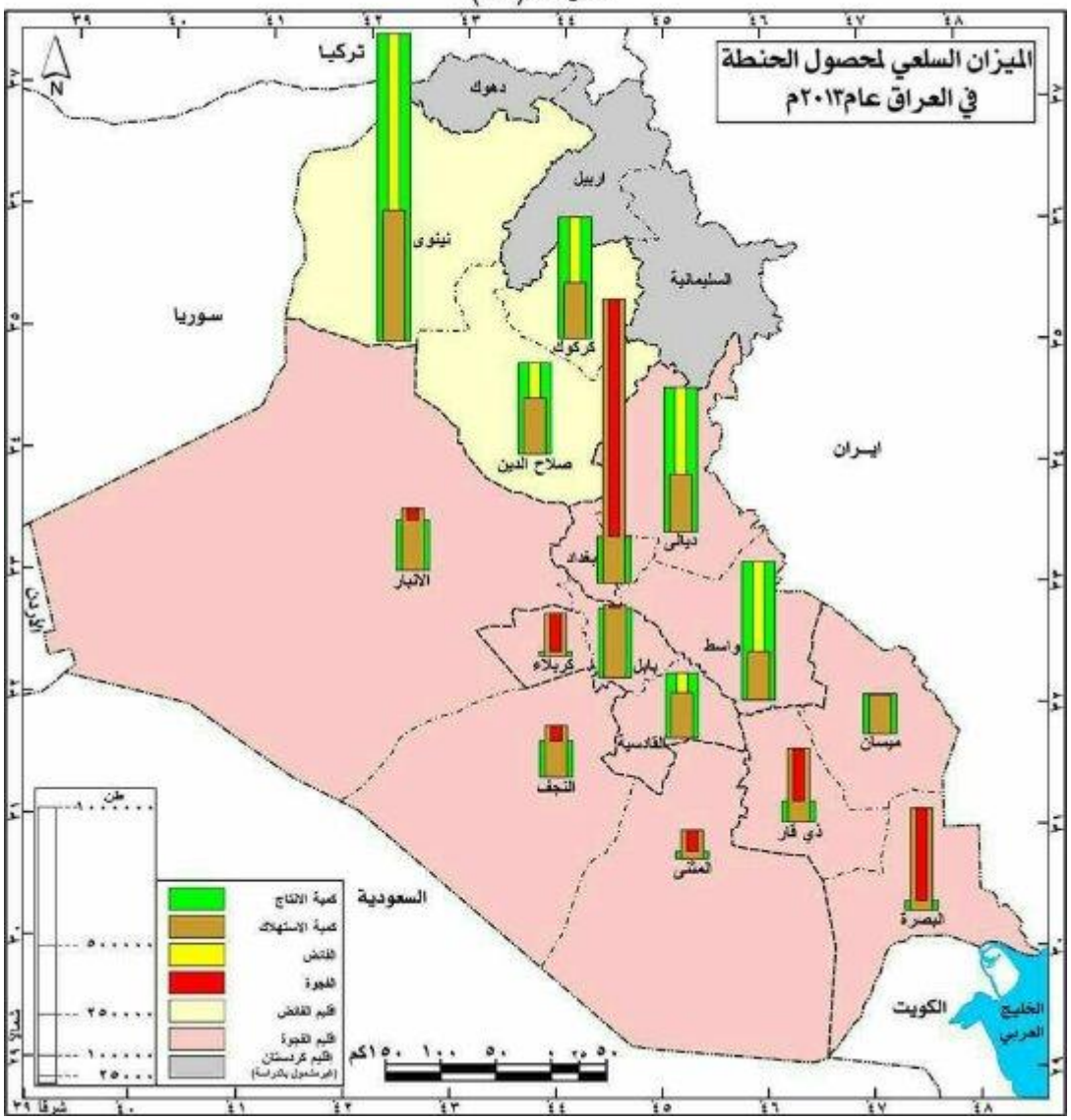

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول(2).

وبالنظر الى الخارطة اعلاه كذلك يمكن ان نلتمس ان حجم الفجوة والتي هي عبارة عن الفرق ما بين الانتاج والاستهلاك في كل محافظة قد تقلص واقتصر على عدد من المحافظات بينما شهدت محافظات اخرى فائض غذائي ،جاء الاقليم الاول بأعلى نسبة متمثلا بمحافظات الاقليم الشمالي الذي شهد فائض غذائي في انتاج محصول الحنطة في جميع محافظات الاقليم الثلاثة برزت محافظة نينوى بفائض غذائي في محصول الحنطة

وصل الى (640643) لتاتي بعدها محافظة كركوك بفائض غذائي وصل الى (237337) اما محافظة صلاح الدين فقد شهدت تغيرا في الانتاج فقد ارتفع بشكل ملحوظ اذ كانت تعاني هذه المحافظة من نسبة عجز غذائي عام 2004 وصل الى (66095-) نجد ان الصورة قد تغيرت عام 2013 اذ شهدت هذه المحافظة فائض غذائي وصل الى (127601) ومما لاشك فيه فان ارتفاع حجم الفائض الغذائي في محافظة صلاح الدين انما يعود الى زيادة في الانتاج اذ ارتفع انتاجها من (88377) طن عام 2004 ليصل الى(331134) طن عام 2013، بينما جاء الاقليم الثاني متمثلا بإقليم الفرات الاوسط الذي ظل ثابتا في صورة الفجوة الغذائية اذا بينما بقيت اثنتان من محافظات الاقليم(بابل وكربلاء) تعاني من فجوة غذائية عام 2013 وصل في كل منهما الى (10458-, 138867-)على التوالي بينما ارتفع الفائض الغذائي في محافظة القادسية والتي وصل فائضها الغذائي من محصول الحنطة الى(70706).

بينما نجد ان الاقليم الثالث عند تحليل الفجوة الغذائية من محصول الحنطة عام 2013 قد جاء متمثلا بالإقليم الغربي والذي مازالت محافظاته تعاني من قلة الكميات المنتجة بالمقارنة مع الاستهلاك والطلب على محصول الحنطة اذ جاءت محافظة الانبار بأعلى فجوة غذائية من بين محافظات الاقليم والتي وصلت الى(43327-) بينما تلتها محافظتي النجف والمثنى بعجز غذائي وصل الى(55960-,77667-) لكل منهما على التوالي اي ان الانتاج في كل منهما لا يسد حاجة السكان مما يضطرها الى الاعتماد على الخارج سواء اكان من الاستيراد او من المحافظات المجاورة في سد حاجة سكانها.

في حين جاء الاقليم الاوسط بعده بعجز غذائي تمثل بمحافظة بغداد والتي وصل الى (860710-) وهي بذلك تشكل اعلى فجوة غذائية في محصول الحنطة في العراق ومما لاشك فيه فان من اسباب استمرار الفجوة القمحية في محافظة بغداد انما يعود الى كونها مركز الثقل السكاني الاول في العراق والى ارتفاع المستوى المعاشي لغالبية سكانها الحضر وما يتبعه من زيادة في الاستهلاك والطلب على هذا المحصول والى قلة المساحات الزراعية المستغلة في انتاجه الى بينما بقيت محافظة واسط محافظة على صورة الفائض الغذائي لديها عما جاء عام 2004 والتي وصل مقدار الفائض من محصول القمح فيها عام 2013 الى (325743) ونجد ان الصورة قد اختلفت في محافظة ديالى من هذا الاقليم والتي شهدت ارتفاع في الانتاج عام 2013 ارتفعت معه نسبة الفائض الغذائي وتحولها من محافظة عجز غذائي الى محافظة فائض غذائي والذي وصل الى (315377) ،اذ كانت تعاني هذه المحافظة من حرمان غذائي اذ سجلت هذه المحافظة اعلى نسبة للحرمان الغذائي عام 2007 ولا يرجع هذا الى عوامل ديموغرافية او الى عوامل طبيعية وانما السبب الرئيسي في ذلك يعد الى عدم انتظام توزيع مفردات البطاقة التموينية في هذه المحافظة ووجود العمليات العسكرية فيها (17).

في حين نجد ان الصورة تغيرت في الاقليم الجنوبي كذلك والذي كان يعاني من عجز غذائي في محافظات الاقليم الثلاثة نجده قد شهد تحقق فائض غذائي للحنطة في محافظة ميسان وهذه النسبة قد تحققت لارتفاع الكميات المنتجة من الحنطة في هذه المحافظة وهذا يعود الى استغلال مساحات زراعية جديدة لم تكن مستغلة سابقا وتوفير المورد المائي لها والذي يعد احد المحددات الرئيسية في عدم استغلال الاراضي الزراعية الموجودة في معظم المحافظات اذا ارتفع الفائض الغذائي ليصل الى(3664) بينما لازالت محافظتي ذي قار والبصرة تعاني من عجز غذائي والذي وصل الى (190908-,3349210-) على الترتيب.

الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة في العراق بالاعتماد على حصة الفرد

ان انماط استهلاك القمح في العالم تتأثر بعوامل عدة منها الخلفية الحضارية اضافة الى المستوى الاقتصادي والصناعي للبلد، فنجد ان استعمال القمح في البلدان المتقدمة يكون كعلف بشكل كبير مقارنة بالدول النامية بسبب ازدياد الاهتمام بإنتاج المنتجات الحيوانية كاللحوم بينما يستهلك القمح للتنمية البشرية في الدول النامية (18)، تتباين المعايير المعتمدة لقياس استهلاك الفرد من محصول الحنطة في العراق بين باحث واخر فحسب نظام البطاقة التموينية الذي يوفر للفرد العراقي 9 كغم سنويا من الطحين اي ما يعادل (11،5) كغم من الحنطة (19) بينما نجده عند مصدر اخر وصل الى 156 كغم سنويا وبحصة شهرية قدرها 13 كغم من الحنطة (20)، بينما

يشير الدكتور عباس السعدي الى ان حصة الفرد العراقي تصل الى 172كغم /سنة (21) ونجد ان معدل استهلاك الفرد من الحنطة يرتفع عند الاخذ به من قبل برنامج الاغذية العالمي ليصل الى213كغم /سنة وتم الاعتماد على حصة الفرد العراقي من محصول الحنطة بالاعتماد على نظام البطاقة التموينية (22)، فان حصة استهلاك الفرد من محصول الحنطة في العراق لعامي الاساس والمقارنة يمكن توضيحها بالجدول التالي (23):

جدول (3)

حصة الفرد من محصول الحنطة كغم/فرد عام 2004-2013 في العراق

المحافظة	حصة الفرد كغم/فرد2004	حصة الفرد كغم/فرد2013
نينوى	209,4	324,3
كركوك	276,9	299,4
صلاح الدين	78,9	224,5
بغداد	9,6	22,5
ديالى	94,2	346,4
واسط	290,5	394,1
كربلاء	7,8	14,2
بابل	34,4	132,5
القادسية	159,8	197,3
ميسان	128,1	141,5
ذي قار	34,0	39,1
البصرة	8,5	12,6
الانبار	39,7	111,5
النجف	55,2	96,6
المثنى	35,4	34,8
العراق	77,7	138,2

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على حصة الفرد والذي تم استخراجه من قسمة الانتاج لكل محافظة على عدد السكان لنفس السنة.

بناءا على حصة الفرد السنوية لمحصول الحنطة في محافظات منطقة الدراسة واعتمادا على معدل الاستهلاك السنوي الذي تم الاعتماد عليه والبالغ 138كغم/سنويا فيمكن تقسيم محافظات العراق وباستخدام طريقة الاطوال المتساوية لاستخراج الفئات الخاصة بالاكتفاء الذاتي لعامي 2004 و2013وكالتالي:

الاكتفاء الذاتي في العراق عام 2004

بالاعتماد على المعيار الخاص بحصة الفرد السنوية من محصول الحنطة والذي وصل الى138 كغم/فرد يمكن تقسيم محافظات العراق الى اربع فئات حسب طريقة الاطوال المتساوية اذ شهدت الفئة الاولى اعلى حصة سنوية للفرد من محصول الحنطة عام 2004 متمثلة بالمحافظات التي حققت اعلى نسبة اكتفاء ذاتي او المكتفية ذاتيا وحصة سنوية للفرد اكثر من 138 كغم/شخص وهي المحافظات التي شهدت اعلى كمية للإنتاج وبالتالي حققت اعلى نسبة اكتفاء ذاتي متمثلة بمحافظة واسط في الاقليم الاوسط بحصة سنوية وصلت الى (290,5) كغم /فرد ومحافظة كركوك بحصة سنوية للفرد الواحد وصلت الى (276,9) كغم/فرد.

لفئة الثانية تمثلت بالمحافظات التي شهدت عجز غذائي قليل من محصول الحنطة وتراوحت اطوال فئتها بين (219,44-148,90) كغم/شخص وضمت محافظتين هما كل محافظة نينوى بحصة سنوية (209,4) ومحافظة القادسية والتي وصلت حصة الفرد السنوية من محصول الحنطة (159,8) كغم/فرد وكما توضحه الخارطة ادناه.

خارطة (٤)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (3).

في حين شهدت الفئة التي تليها وهي الفئة الثالثة عجز غذائي متوسط من محصول الحنطة وتراوحت اطوال فئتها بين (148,89-78,35) كغم/فرد متمثلة بكل من محافظة ميسان بحصة سنوية للفرد وصلت الى (128,1) كغم/فرد تلتها محافظة ديالى بحصة سنوية (94,2) كغم/فرد، اما اقل الفئات اكتفاء ذاتي متمثلة بالمحافظات التي تراوحت اطوال فئتها بين الى(78,34-7,80) كغم/فرد لتشمل اوسع الفئات انتشارا متمثلة سبعة من محافظات منطقة الدراسة وكما يبدو من خارطة (2) وهي صلاح الدين والتي جاءت بحصة سنوية وصلت الى (78,9) كغم/فرد والنجف (55,2) كغم/فرد ثم جاءت كل من الانبار والمثنى بكميات متقاربة من حصة الفرد وصلت الى (35,4-39,7) كغم/فرد لتاتي بعدها كل من بابل وذي قار على التوالي بكميات وصلت الى (34،40و34،0) كغم/فرد

كغم/ فرد على الترتيب في حين جاءت كل من محافظات بغداد والبصرة وكربلاء باقل نسبة للاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة والتي تراوحت فيها حصة الفرد السنوية من محصول الحنطة بين (9,6) كغم/شخص لمحافظة بغداد واقل حصة سنوية ظهرت في محافظة كربلاء لتصل الى(7,8) كغم/فرد.

ومما تجدر ملاحظته عند تحليل الاكتفاء الذاتي في محافظات منطقة الدراسة الى ان الاكتفاء الذاتي يرتبط بأعداد السكان وتوزيع الدخول اكثر مما يرتبط بالإنتاج وهذا ما يمكن ملاحظته عند مقارنة الانتاج في محافظتي نينوى وواسط لعام 2004 اذ يزيد انتاج نينوى عن انتاج محافظة واسط بمقدار (252697) وكذلك فان حجم الاستهلاك هو الاخر في محافظة نينوى يزيد عن محافظة واسط اذ وصل في الاولى الى (352489) بينما وصل في واسط الى (134036) بينما نجد ان الاكتفاء الذاتي قد جاء في محافظة نينوى اقل مما جاء في محافظة واسط على اثر ارتفاع معدل الاستهلاك السنوي من محصول الحنطة اذ وصل معدل الاكتفاء الذاتي في محافظة نينوى لعام 2004 الى (209,4) بينما ارتفع في محافظة واسط ليصل الى (290,5).

الاكتفاء الذاتي في العراق عام 2013

من ملاحظة الجدول (3) والمتضمن حصة الفرد من محصول الحنطة عام 2013 نجد ان صورة الاكتفاء الذاتي في العراق من محصول الحنطة عام 2013 عن عام 2004 قد تغيرت على اثر الزيادة في الانتاج التي شهدتها جميع محافظات منطقة الدراسة اذ جاءت الفئة الاولى والتي ضمت المحافظات التي شهدت نسبة اكتفاء ذاتي من محصول الحنطة كبير وحصة للفرد اكبر من (138) كغم/فرد وفيها فائض غذائي من هذا المحصول يتم توزيعه الى المحافظات التي تعاني من عجز غذائي وتمثلت هذه الفئة بأعلى المحافظات انتاجا في العراق والتي شغلتها اربعة من محافظات منطقة الدراسة وهي كل من محافظة واسط (394,1) كغم/فرد وديالى(346,4) كغم/فرد ونينوى بنسبة متقاربة وصلت الى(324,3) كغم/فرد محافظة كركوك بحصة سنوية وصلت الى(299,4) كغم/فرد وكما هو واضح في خارطة (5).

في حين جاءت الفئه الثانية لتمثل المحافظات التي شهدت عجز غذائي قليل وتراوحت اطوال هذه الفئة بين (298,71-203,37) كغم/فرد واقتصرت هذه الفئة على محافظة واحدة متمثلة بمحافظة صلاح الدين التي وصلت حصة الفرد السنوية من محصول الحنطة عام 2013 الى (224,5) كغم/فرد.

اما الفئة التي تليها فهي الفئة الثالثة والتي توضحت في محافظات شهدت عجز غذائي متوسط والتي تراوحت اطوال فئتها بين(203,36-107,98) كغم/فرد وتوضحت هيئتها المكانية في اربعة من محافظات منطقة الدراسة وكما هو مبين في خارطة (3) هي كل من القادسية (197,3) كغم/فرد وميسان (141,5) كغم/فرد اما اقل المحافظات ضمن هذه الفئة تمثلت بمحافظتي بابل والانبار(132,5،111,5) كغم/فرد ، اما اقل الفئات والتي عانت من عجز غذائي كبير وتمثلت بمحافظات التي وصلت نسبة الاكتفاء الذاتي الى نسب متدنية وتراوحت اطوال فئتها بين (107,98-12,60) كغم/فرد وتمثلت بكل من محافظة النجف والتي وصلت حصة الفرد السنوية فيها الى(96,6) كغم/فرد وذي قار(39,1) كغم/فرد ومحافظة المثنى بحصة سنوية للفرد وصلت الى(34,8) كغم/فرد ومحافظة بغداد (22,5) كغم/فرد وتلتها كل من محافظتي كربلاء والبصرة على التوالي باقل حصة سنوية للفرد فيها وصلت الى (14,2،12,6) كغم/فرد على الترتيب.

خارطة (٥)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على جدول (3).

التوصيات

1- الاعتماد على الزراعة المطرية في المناطق المضمونة الامطار لتوفير محصول الحنطة والذي يعد حجر الزاوية في النمط الغذائي للفرد العراقي.
2- التوسع في زراعة المناطق الهامشية وذلك بتوفير المياه الازمة للزراعة بالاعتماد على طرق الري الحديثة والمتمثلة بطريقة الري بالرش والتنقيط.
3- توفير مصادر للمياه بديلة عن مياه الامطار والتي تتمثل بمعالجة المياه العادمة وحصاد المياه.
4- استصلاح الاراضي الزراعية في المناطق المتملحة وذلك لتوفير الاراضي الزراعية اللازمة لإنتاج محصول الحنطة.
5- ايلاء مسالة الاكتفاء الذاتي وضرورة توفيره الجانب المهم في الخطط الزراعية الاستثمارية وذلك لأهمية الموضوع في تحقيق الامن الغذائي والذي يعد جزء من الامن السياسي لأي بلد من البلدان.

المصادر

(1)عبد الرزاق محمد البطيحي، انماط الزراعة في العراق ،ساعدت جامعة بغداد على طبعه، مطبعة الارشاد،بغداد،1976،ص32-33.
(2)عبد الحسين نوري الحكيم ،دراسات في الزراعة العراقية ،الجزء الاول ،الزراعة المستقبلية،بغداد،2011،ص35.
(3)محمد مجيد شهاب وعامر راجح ناصر، انتاج الحبوب الاستراتيجية في العراق واثرها في تحقيق الامن الغذائي(القمح نموذجا)،ص82.
(4)عطا الله سليمان الحديثي، استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الامن الغذائي في العراق، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية الآداب ،جامعة بغداد،1995،ص223.
(5)الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعام 2004 ،احصاءات السكان والقوى العاملة.
(6)الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعام 2013،احصاءات السكان والقوى العاملة.
(7)الامن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي،2012،ص19.
(8)مكي محمد عزيز، توفير الغذاء والحالة الغذائية في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد التاسع عشر،1987،مطبعة العاني،بغداد،ص24.
(9)العجز الغذائي في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية ومنظمة الامم المتحدة للطفولة(اليونيسف)،2007،ص2.
(10)تم الاعتماد على هذا المعيار عند احتساب ما يستهلكه الفرد من محصول الحنطة بالاعتماد على الحصة الشهرية (9كغم) من الطحين اي ما يعادل(475،11كغم) من الحنطة للمزيد من التفاصيل: وزارة التجارة ،الشركة العامة لتجارة الحبوب، قسم التخطيط والمتابعة ،بيانات غير منشورة.
(11)عدنان مكي البدراوي وفلاح جمال العزاوي، التنمية والتخطيط الاقليمي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل،1991.ص246-247.
(12)الميزان السلعي (ميزان الغذاء) يعد هذا المؤشر من الطرق المهمة في قياس مستوى استهلاك الغذاء في المجتمع ويوضح كمية الغذاء الصافي المتاح للاستهلاك النهائي من مجموع السلع الغذائية على المستوى الوطني للمزيد من التفاصيل ينظر: الامن الغذائي والتحولات الاجتماعية في العراق ،وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي،2011،ص12.
(13)باسم حازم حميد البدري ،دراسة اقتصادية لدور بعض محاصيل الحبوب الرئيسية في الامن الغذائي العربي، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الزراعة، جامعة بغداد،1999،ص15.
(14) Breading for wheat quality to assure food security of staple :the case study of Tajikistan,Bohromiddiing Husenov and other,2015, Dol10;1186 ,p29.
(15)كواكب صالح حميد البيرماني، السكان والامن الغذائي في الوطن العربي، اطروحة دكتوره(غير منشورة)،جامعة بغداد، كلية الاداب،1992،ص247.
(16)الفجوة القمحية: هي مقدار عجز الانتاج المحلي من القمح عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك منه وتقدر هذه الفجوة بالفرق بين الطلب الاستهلاكي الفعال والانتاج المتوقع وذلك خلال فترة زمنية معينة، للمزيد من التفاصيل ينظر: سالم توفيق النجفي وامنة عبد الاله حسون، اوضاع الامن الغذائي في البلدان النامية (دراسة اقتصادية مقارنة لبلدان متوسطة ومنخفضة الدخل) ،محصول القمح انموذجا، مجلة تنمية الرافدين،العدد88 ،2007،ص70.
(17) العجز الغذائي في العراق، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات بالتعاون مع منظمة الغذاء والزراعة الدولية وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة(اليونسيف) ومنظمة الغذاء والزراعة الدولية ،2007،ص3.

(18) عبد الله مضحي وباسم حازم حميد، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الاقطار العربية للمدة 2005-2015،مجلة الزراعة العراقية،العدد43،2012،ص70.

(19) وزارة التجارة، الشركة العامة لتجارة الحبوب، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة.

(20) عبد الحسين الحكيم ،مصدر سابق ،ص35.

(21) عباس فاضل السعدي ،الامن الغذائي في العراق (الواقع والطموح)،مصدر سابق،ص165.

(22) تم اعتماد نظام البطاقة التموينية في العراق عام1995 كجزء من برنامج الامم المتحدة النفط مقابل الغذاء وبموجبه يحق للعرقيين جميعا استلام حصة غذائية مقابل رسوم زمنية يزود هذا النظام الفرد العراقي ب (2200) سعرة حرارية في اليوم ،للمزيد من التفاصيل ينظر: العجز الغذائي في العراق،،مصدر سابق،ص57.

(23) تم استخراج حصة الفرد العراق من محصول الحنطة وذلك بقسمة الانتاج لكل محافظة على عدد السكان.

(24) مجيد حميد شهاب، انتاج الحبوب الاستراتيجية في العراق واثرها في تحقيق الامن الغذائي (القمح نموذجا)،مصدر سابق،ص91.